

المغرب يقود معركة سد الفجوة الغذائية في أفريقيا

مؤتمر بنجرير منصة وزراء الزراعة لبلورة رؤية مشتركة لإنتاج الغذاء



شرعت دول أفريقيا بقيادة المغرب في بلورة رؤية مشتركة بعيدة المدى لتحقيق الأمن الغذائي وتذليل العقبات المترابطة ومعالجة أسباب فشل المحاولات الكثيرة التي بذلت طيلة سنوات لتعزز الاستثمارات والتعاون في ما بينها في قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية.

بنجرير (المغرب) - تخطط بلدان قارة أفريقيا لإعداد وإطلاق استراتيجية شاملة في هذا المضمار للعمل على بناء قدراتها ورفع جاهزيتها لمواجهة التحديات المتزايدة في قطاعات إنتاج الغذاء في السنوات القادمة.

وسعى وزراء الزراعة من عدة بلدان أفريقية إلى البحث عن حوافز جديدة وسبل رفع هذا التحدي من خلال مؤتمر بنجرير في جنوب المغرب، الذي اختتمت فعالياته الثلاثاء.

وتواجه القارة تحدي ضمان الأمن الغذائي في ظل تآثر إنتاج بلدانها الزراعي بتداعيات التغيرات المناخية، التي تسببت في تراجع كميات المحاصيل بشكل لافت.

ولكن خبراء يرون أن قضية الاحتباس الحراري ليست وحدها المسببة في المشكلة الغذائية بالقارة، إذ هناك عوامل تتعلق بالاستراتيجيات الحكومية وعدم توفير استثمارات كافية في القطاعين الزراعي والصناعات الغذائية.

وما يزيد من خطورة هذا الوضع تحذير الخبراء من احتمال تراجع المنتوج الزراعي في أفريقيا بنسبة 20 بالمئة بحلول عام 2050.

ويعود ذلك إلى تدهور جودة التربة والتصحر الناتجين عن الفيضانات وموجات الجفاف التي بدأت تطول قياسا بما كانت عليه في السابق، في حين أنه من المرجح أن يتضاعف عدد سكان القارة خلال الفترة نفسها.

وتقول منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إن المجاعة تهدد حاليا نحو 45 مليون شخص في بلدان أفريقيا الجنوبية، في حين تغمر مياه الفيضانات جزءا من أراضي أفريقيا الوسطى منذ الأسبوع الماضي.

وإحدى النقاشات في المؤتمر الذي شارك فيه أيضا ممثلون دوليون وعلماء وممثلو منظمات غير حكومية، حول 4 محاور ترتبط بتدبير الأراضي الزراعية والموارد المائية والحفاظ على الكوارث الطبيعية من خلال أنظمة رصد وإنذار رقمية.

ويعتبر التشجيع على استعمال التكنولوجيات الحديثة والاستثمار عن بعد والمنظومات المتخصصة في استعمال واستغلال مياه الري الزراعي من أهم الهواجس أمام الحكومات الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، حاول المجتمعون الوقوف على سبل تمكين المزارعين من الحصول على تمويلات، وتمويل مشاريع تنمية مستدامة وتحافظ على البيئة بالنسبة للحكومات.

وأعدت أربعة بلدان أفريقية هي المغرب وساحل العاج ومالي وزامبيا مخططات استثمار في هذا الصدد، ويتراوح حجم كل منها ما بين 300 إلى 400 مليون دولار.

وتعتبر منطقة الساحل الأفريقية إلى الجنوب مباشرة من منطقة الصحراء الكبرى، والتي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، إحدى أفقر مناطق العالم.

وتؤكد التقارير الدولية أن مشكلة الفقر تتعمق أكثر في أرياف تلك المنطقة بسبب الآثار المدمرة لتغير المناخ على الحقول والمناخية.

ويذكر أن أولى موجات نزوح الطوارق من شمال مالي جاءت بعد موسم جفاف حاد وتراجع الموارد الطبيعية في سبعينات القرن الماضي. ويرى خبير في الوكالة الفرنسية للتنمية أن استتباب الأمن في منطقة

جهود فرنسية لتخفيف الحرب التجارية الصينية الأميركية

حشدت فرنسا خلال زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى بكين جهودها لتزجق فتن الحرب التجارية الصينية الأميركية، وسط أرباب من احتمال تواصل البلدين إلى نقطة التقاء في وجهات النظر حول اتفاق جديد يهدد مرحلة انفتاح أكبر على الأسواق الدولية.

شنغهاي (الصين) - دافع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوة عن التجارة الحرة، خلال افتتاح معرض تجاري في مدينة شنغهاي الصينية الثلاثاء، حينما أكد أنه "لا ربح في أي حرب تجارية".

وتلقى التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بقلها على الزيارة التي يؤديها ماكرون لبكين والتي تدوم ثلاثة أيام.

وتسعى باريس إلى قيادة الجهود الأوروبية لنزع فتيل هذه المشكلة التي يتوقع محللون في حال استمرارها دون حل أن تزيد من تعقيد الأزمات بينما يعاني الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو.

وقال ماكرون في كلمته خلال افتتاح معرض الصين الدولي للاستيراد والتصدير عقب كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ إن "مثل هذه الاختلالات أدت إلى زيادة المخاوف وتبني إجراءات حمائية ذاتية في مختلف دول العالم".

وتساءل "ما الذي يجب علينا عمله في مواجهة هذا الاتجاه الحمائي؟.. ممارساتنا التجارية لا تقدم حماية فعالة للاقتصاد العالمي. هل يجب علينا فقط التخلي عن مثل هذا النظام التجاري القائم والعودة إلى الفريدة والرسوم أو قانون الغاب؟ هل هذه هي الطريقة المفيدة؟ لا اعتقد ذلك. وهذا ليس اختيار فرنسا ولا الاتحاد الأوروبي".

وأوضح أن التوترات التجارية الحالية بين الدول الكبرى تضر بالاقتصاد العالمي، مبددا أمله في التوصل إلى اتفاق لتهدئة التوترات التجارية وتحقيق مصالح كل الأطراف بدءا بالاتحاد الأوروبي.

وتريد فرنسا أن ترى المزيد من الانفتاح الاقتصادي في الصين وبخاصة في مجالات مثل الزراعة رغم إسهاماتها بالخطوات التي اتخذتها بكين لتقليص القائمة السلبية الخاصة بالصناعات التي تخضع فيها الاستثمارات الأجنبية لقيود مشددة، وإلغاء القيود على المشروعات المشتركة بين الشركات الصينية والأجنبية.

وتسببت الوكالة عن المصدر، لم تذكر هويته، أثناء مناقشة المفاوضات الخاصة، قوله إنه "لم يتم اتخاذ قرار نهائي".

والتقى رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ الاثنين الماضي بوفد أميركي ضم مستشار الأمن القومي روبرت أوبراين ووزير التجارة ويلبر روس في قمة إقليمية في بانكوك.

وقال أوبراين للصحافيين في بانكوك "نحن قريبون نسبيا من التوصل لاتفاق".

وفي وقت سابق، صرح ترامب للصحافيين أن اتفاق التجارة، حال اكتماله، سيتم توقيعه مع الصين في مكان ما بالولايات المتحدة.

ويتضمن الاتفاق التجاري قيام الصين بزيادة مشترياتها من المنتجات الزراعية الأميركية، والحفاظ على استقرار عملتها وفتح أسواق الخدمات المالية أمام الشركات الأميركية.

في المقابل، تريد بكين من الولايات المتحدة إلغاء الرسوم الجمركية التي ستدخل حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر المقبل على السلع، بما في ذلك الهواتف الذكية.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية مساء الإثنين الماضي إن الولايات المتحدة تدرس إلغاء رسوم كانت فرضتها سابقا على سلع صينية. ونقلت الصحيفة عن مصادر تكديها أن الولايات المتحدة قد تسقط رسوما على سلع صينية قيمتها 112 مليار دولار كانت فرضتها خلال أكثر من عام ونصف العام من التوترات التجارية بينهما.

● شنغهاي (الصين) - دافع الرئيس

الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوة عن التجارة الحرة، خلال افتتاح معرض تجاري في مدينة شنغهاي الصينية الثلاثاء، حينما أكد أنه "لا ربح في أي حرب تجارية".

وتلقى التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بقلها على الزيارة التي يؤديها ماكرون لبكين والتي تدوم ثلاثة أيام.

وتسعى باريس إلى قيادة الجهود الأوروبية لنزع فتيل هذه المشكلة التي يتوقع محللون في حال استمرارها دون حل أن تزيد من تعقيد الأزمات بينما يعاني الاقتصاد العالمي من تباطؤ النمو.

وقال ماكرون في كلمته خلال افتتاح معرض الصين الدولي للاستيراد والتصدير عقب كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ إن "مثل هذه الاختلالات أدت إلى زيادة المخاوف وتبني إجراءات حمائية ذاتية في مختلف دول العالم".

وتساءل "ما الذي يجب علينا عمله في مواجهة هذا الاتجاه الحمائي؟.. ممارساتنا التجارية لا تقدم حماية فعالة للاقتصاد العالمي. هل يجب علينا فقط التخلي عن مثل هذا النظام التجاري القائم والعودة إلى الفريدة والرسوم أو قانون الغاب؟ هل هذه هي الطريقة المفيدة؟ لا اعتقد ذلك. وهذا ليس اختيار فرنسا ولا الاتحاد الأوروبي".

وأوضح أن التوترات التجارية الحالية بين الدول الكبرى تضر بالاقتصاد العالمي، مبددا أمله في التوصل إلى اتفاق لتهدئة التوترات التجارية وتحقيق مصالح كل الأطراف بدءا بالاتحاد الأوروبي.

وتريد فرنسا أن ترى المزيد من الانفتاح الاقتصادي في الصين وبخاصة في مجالات مثل الزراعة رغم إسهاماتها بالخطوات التي اتخذتها بكين لتقليص القائمة السلبية الخاصة بالصناعات التي تخضع فيها الاستثمارات الأجنبية لقيود مشددة، وإلغاء القيود على المشروعات المشتركة بين الشركات الصينية والأجنبية.

وتسببت الوكالة عن المصدر، لم تذكر هويته، أثناء مناقشة المفاوضات الخاصة، قوله إنه "لم يتم اتخاذ قرار نهائي".

والتقى رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ الاثنين الماضي بوفد أميركي ضم مستشار الأمن القومي روبرت أوبراين ووزير التجارة ويلبر روس في قمة إقليمية في بانكوك.

وقال أوبراين للصحافيين في بانكوك "نحن قريبون نسبيا من التوصل لاتفاق".

وفي وقت سابق، صرح ترامب للصحافيين أن اتفاق التجارة، حال اكتماله، سيتم توقيعه مع الصين في مكان ما بالولايات المتحدة.

ويتضمن الاتفاق التجاري قيام الصين بزيادة مشترياتها من المنتجات الزراعية الأميركية، والحفاظ على استقرار عملتها وفتح أسواق الخدمات المالية أمام الشركات الأميركية.

في المقابل، تريد بكين من الولايات المتحدة إلغاء الرسوم الجمركية التي ستدخل حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر المقبل على السلع، بما في ذلك الهواتف الذكية.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية مساء الإثنين الماضي إن الولايات المتحدة تدرس إلغاء رسوم كانت فرضتها سابقا على سلع صينية. ونقلت الصحيفة عن مصادر تكديها أن الولايات المتحدة قد تسقط رسوما على سلع صينية قيمتها 112 مليار دولار كانت فرضتها خلال أكثر من عام ونصف العام من التوترات التجارية بينهما.

طريق طويل قبل تحقيق الاكتفاء الذاتي

الساحل بشكل دائم لا يمكن أن يتحقق دون معالجة الإشكالية الجوهري المتمثلة في الإنتاج الزراعي.

وتعاني هذه المنطقة من تزايد النزاعات بين مكوناتها خصوصا بين السكان الرحل والسكان المستقرين، فضلا عن نشاط التنظيمات المتطرفة. ويرى ناو أن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يمكن أن يشكل "تربة خصبة" تولد العنف وتدفع نحو نزوح السكان، مشيرا إلى حالة بحيرة تشاد التي "تضاعفت كثيرا خلال 40 سنة".

وتجد تطلعات بلدان القارة إلى تطوير إنتاجها الزراعي شرعية أيضا في كونها لا تساهم سوى بنسبة ضئيلة في انبعاثات الغاز مقارنة مع باقي بلدان العالم، حيث لا تزيد عن 4 بالمئة.

ويأتي انعقاد المؤتمر قبل أسابيع من افتتاح المؤتمر الدولي حول المناخ (كوب 25) في العاصمة الإسبانية مدريد في الفترة الفاصلة بين 2 و13 ديسمبر المقبل.

وتؤكد القوى الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن المغرب أصبح بوابة لا غنى عنها للمساعدة في البناء والتغيير والتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتشجيع الاستثمارات المشتركة مع الرباط ومن خلالها في القارة.

الثانية لمؤتمرها في بنجرير "فجب أن نجعل الزراعة والرعي أكثر مقاومة في وجه المناخ، وإلا فإننا نسير نحو كوارث كبيرة".

ويكتسي ضمان الأمن الغذائي ورفع حجم الإنتاج الزراعي أهمية أكبر لارتباطه المباشر بضممان الاستقرار في بلدان القارة حيث تؤدي ندرة المواد الغذائية إلى نزوح السكان وأحداث عنف وتقلبات سياسية.

وتعتبر منطقة الساحل الأفريقية إلى الجنوب مباشرة من منطقة الصحراء الكبرى، والتي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، إحدى أفقر مناطق العالم.

وتؤكد التقارير الدولية أن مشكلة الفقر تتعمق أكثر في أرياف تلك المنطقة بسبب الآثار المدمرة لتغير المناخ على الحقول والمناخية.

ويذكر أن أولى موجات نزوح الطوارق من شمال مالي جاءت بعد موسم جفاف حاد وتراجع الموارد الطبيعية في سبعينات القرن الماضي. ويرى خبير في الوكالة الفرنسية للتنمية أن استتباب الأمن في منطقة

45 مليون مواطن أفريقي في جنوب القارة مهددون بالمجاعة، وفق منظمة الأغذية والزراعة (فاو)

ويؤكد سفير البلدان الأفريقية المعتمد لدى المؤتمر الدولي حول المناخ سبيني ناو لوكالة الصحافة الفرنسية أن القارة باتت اليوم ضحية تقلبات مناخية حادة متواترة.

وتضم القارة ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، لكنها تضم أيضا ستة من البلدان العشرة الأكثر هشاشة في مواجهة التغيرات المناخية. وقال ناو، الذي يتولى مهمة أمين سر منظمة ملاءمة الزراعة الأفريقية مع التغيرات المناخية، والمنظمة للدورة

مصنع بلاستيك ينهض من ركام الحرب في شرق ليبيا

الاقتصاد نتيجة اتساع الفجوة بين السعر الرسمي للدينار وأسعار السوق السوداء.

إعادة تجهيز المصنع استغرقت أكثر من عام بسبب تكاليف التوريد ورفض شركات أجنبية المساعدة

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن 72 مليار دولار من احتياطات المركزي بالعملة الصعبة تجرت خلال الأعوام الثمانية الماضية، بعدما كانت عند مستوى 130 مليار دولار قبل الأزمة. وتلقى الاقتصاد الليبي ضربات شديدة من تراجع صادرات النفط بحوالي 80 بالمئة عن مستويات ما قبل الأزمة حين كانت تصل إلى 1.6 مليون برميل يوميا في عام 2010.

وأكد صنع الله أن رأس لانوف يعمل عليها بشدة وعلى عودتها إلى النشاط من أجل استقرار الاقتصاد المحلي المتضرر بفعل الاضطرابات.

وتعتمد ليبيا بالكامل تقريبا على إيرادات النفط، وتكافح المؤسسة الوطنية للنفط للحفاظ على استقرار إنتاج الخام. وتظهر البيانات تحسن الإنتاج ليصل إلى حوالي 1.3 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، لكن الصورة خارج قطاع النفط والغاز تظل قاتمة.

ووضع تدهور قيمة الدينار والتراجع الحاد في إيرادات الخام، المورد المالي الوحيد لموازنة الدولة، الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار الشامل، ما دفع مصرف ليبيا المركزي للسحب من الاحتياطات النقدية لتغطية فاتورة الواردات ودفع رواتب الموظفين ومستحقات الدعم.

كما فرض المركزي على المواطنين التعامل بالبطاقات الإلكترونية للحصول على العملة الصعبة لمواجهة ضغوط شح السيولة والتشوهات المتزايدة في

بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز، إن "إعادة فتح المصنع كانت إنجازا رائعا في ظل ظروف صعبة للغاية مرت بها المؤسسة وقطاع النفط عموما".



الحياة تدب مجددا

دمر بعضا من صهاريج تخزين النفط هناك.

وفي مكالمة هاتفية للعمال الشهر الماضي، قال مصطفى صنع الله رئيس مؤسسة النفط، وهو موظف سابق

بشركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز، إن "إعادة فتح المصنع كانت إنجازا رائعا في ظل ظروف صعبة للغاية مرت بها المؤسسة وقطاع النفط عموما".

وتقع رأس لانوف في منطقة الهلال النفطي بليبيا، وهي منطقة على شكل قوس تمتد جنوبا من ساحل البحر المتوسط حيث تتركز حقول النفط والغاز.

ومنذ 2016، تسيطر على الميناء قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، الذي يقود في الوقت الراهن هجوما للسيطرة على العاصمة طرابلس.

وأغلق ميناء رأس لانوف لسنوات وحوصرت المنطقة المحيطة مرارا في المعارك بين المجموعات الليبية المتناحرة وهجمات تنظيم داعش المتطرف، مما

رأس لانوف (ليبيا) - تقدم إعادة فتح مصنع للمواد البلاستيكية في ميناء رأس لانوف النفطي بشرق ليبيا دفعة إيجابية نادرة لاقتصاد تصعب به الحرب والانتقادات السياسية.

وتدير شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز، التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط الملوكة للدولة، مصنع البولي إيثيلين، الذي ظل مغلقا لأكثر من ثماني سنوات بسبب انعدام الأمن.

وأغلقت مصفاة رأس لانوف البالغة طاقة إنتاجها 200 ألف برميل يوميا بسبب نزاع تحكيمي، وتاجل استئناف العمل الذي كان من المتوقع له العام الماضي.

لكن تسنّت حديثا رؤية عمال بالزري الرسمي يعيدون إلى مواقعهم في مصنع البلاستيك وسط أصوات الألات. واستأنف العمال الشهر الماضي نشاطهم في المصنع الذي تبلغ طاقة إنتاجه حوالي 80 ألف طن سنويا، ومن المنتظر أن تزيد إلى 160 ألف طن لاحقا. وأكد رئيس مجلس إدارة شركة رأس